# آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والسعودية

## في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية: دراسة تحليلية

## Analysis on the Prospects of China-Saudi Arabia Economic and Trade Cooperation under the Background of International Oil Price Fluctuation

آى خه شيو، وقوه يواي ياو

**AI Hexu & GUO Yueyao**(*)

**الملخص** :

**تعد صناعة النفط الحديثة قوة دافعة لا غنى عنها ومهمة في عملية التنمية الاقتصادية والتحديث، وتلعب دورًا حيويًّا في التنمية الاقتصادية لكل بلد، سواء كانت دولة مصدرة للنفط أو دولة مستوردة ، فيجب أن تولي اهتمامًا وثيقًا لتقلبات أسعار النفط. في عام**

* – آى خه شيو: باحث متخصص في دراسات الشرق الأوسط، أستاذ مساعد في كلية الدراسات الأفروأسيوية، بجامعة الدراسات الأجنبية بقوانغدونغ– الصين (Guangdong University of Foreign Studies (CHINA – GDUFS) ، وجوه يواي ياو: طالبة في كلية الدراسات الأفروأسيوية بالجامعة نفسها Faculty of Asian and African Studies, GDUFS, CHINA . (حصل هذا البحث على الدعم من مشروع الشباب التابع للصندوق الوطني الصيني للعلوم الاجتماعية برقم: 21–CGJ–043)، وبصفته أحد نتائج البحث المرحلية.

本文系中国国家社科基金青年国家社科基金青年项目（项目号：21CGJ043）的阶段性成果

**١٩٧٣م، أعلنت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول حظرًا نفطيًا لكسر سيطرة "الأخوات السبع" على أسعار النفط العالمية، ثم ارتفعت أسعار النفط وانخفضت بشكل حادٍ بسبب الأحداث الدولية المختلفة، وهو تحدٍ كبير للصين والمملكة العربية السعودية، وهما بلدان رئيسيان في التعاون التجاري النفطي. ويلعب ارتفاع أسعار النفط وهبوطها بشكل مباشر دورًا حاسمًا في التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، وبالتالي فإن تعزيز التعاون المتزايد بين الصين والمملكة العربية السعودية في مجال النفط هو مصلحة مشتركة للجانبين، يلعب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط بشكل مباشر دورًا حاسمًا في التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، وبالتالي فإن تعزيز التعاون المتزايد بين الصين والمملكة العربية السعودية في مجال النفط هو مصلحة مشتركة للجانبين، وهو أيضًا مظهر من مظاهر المزايا التكميلية لكلا الجانبين، والتي لا يمكن أن تخفف فقط من أمن إمدادات الطاقة المتوترة في الصين، بل يمكن للوضع أيضًا أن يعزز إصلاح التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في إطار "رؤية ٢٠٣٠" ، وتعزيز التحول والارتقاء بالاقتصاد السعودي. وبناءً على ذلك ، فإن هذا البحث سيجمع بين الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والمملكة العربية السعودية والرغبة المشتركة للصين والمملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادهما على النفط، ويتطلع إلى آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري المستقبلي بين البلدين، ويفسر الفرص والتحديات التي تجلبها تقلبات أسعار النفط في البلدين.**

**الكلمات المفتاحية: أسعار النفط؛ التبعية النفطية؛ التعاون الصيني السعودي**

## Abstract :

The modern oil industry is an indispensable and important driving force in the process of economic development and modernization. It plays a vital role in the economic development of a country. Whether it is an oil exporting country or an importing country, it should pay close attention to the fluctuation of oil prices. In 1973, the Organization of the Arab Petroleum Exporting Countries announced an oil embargo, which broke the control of the "Seven Sisters" on international oil prices, and then oil prices rose and fell sharply due to different international events. It is a huge challenge. The

rise and fall of oil prices directly plays a decisive role in the economic and trade cooperation between the two sides. Therefore, strengthening the further cooperation between China and Saudi Arabia in the oil field is the common interest of the two sides, and it is also a manifestation of the complementary advantages of the two sides. It can not only alleviate China's The tense energy supply security situation can also promote the economic diversification reform under Saudi Arabia's "Vision 2030" and promote economic transformation and upgrading. Based on this, this paper will combine the comprehensive strategic partnership between China and Saudi Arabia and the common desire of China and Saudi Arabia to reduce their dependence on oil.

**Key Words : oil prices; oil dependency; Sino-Saudi cooperation**

## المبحث الأول: الخلفية الدراسية

يعود تاريخ إنشاء نظام النفط الدولي إلى أوائل القرن العشرين، لكن لم تتم مناقشة أسعار النفط العالمية على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية إلا بعد اندلاع أزمة النفط الأولى في عام ١٩٧٣م. ومع تطور نظام صناعة النفط، قد تم تطوير المزيد من استخدامات النفط، وأصبح النفط سلعة مهمة في التجارة الدولية. ثم أجرى عديدٌ من المؤسسات البحثية والعلماء في العالم أبحاثًا حول تأثير أسعار النفط، وحصل على كثيرًا من نتائج دراسية.

منذ عام ٢٠٠٣م، أصبح تأثير أسعار النفط الدولية على الاقتصاد الصيني نقطةً ساخنةً دراسيةً للعديد من الباحثين المحليين بسبب ازداد اعتماد الصين على النفط المستورد عامًا بعد عام، وفي الوقت نفسه، تواجه الصين مشاكل طاقة أكثر خطورة. فحلل كثير من العلماء الصينيين تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الصيني من وجهات مختلفة، على سبيل المثال، كتب تشانغ يوان فنغ (ZHANG Yuanfeng) ((دراسة في تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على مستوى الأسعار في الصين)) (٢٠٠٦م)[١]، ونشرت يوى تيان جياو (YU Tianjiao) ((بحث حول تأثير تقلبات أسعار النفط الدولية على التجارة الخارجية لبلدي)) (٢٠١٥م)[٢]، ووضح ما تسه قن (MA Zegen) نتائجه في "التفاعل بين تقلبات أسعار النفط الدولية والتنمية الاقتصادية للصين" (٢٠٢١م)[٣] وإلخ.

وهناك قليلٌ من الدراسات في الصين وخارجها تتناول تأثير أسعار النفط على الاقتصاد السعودي. فيركّز معظم العلماء على علاقات بين تقلبات أسعار النفط وعامل اقتصادي. ومُحَمَّد جمعة المرابط سعى في دراسته ((أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٧م))(٢٠١٩م)[٤] إلى التعرف على واقع تحركات أسعار النفط في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في الدولتين وذلك من خلال استعراض البيانات الفعلية لتقلبات أسعار النفط العالمية بجانب عرض الإطار النظري للدراسة، والوقوف على طبيعة العلاقة بين التغير في أسعار النفط وبين التغير في معدل النمو الاقتصادي. وحلل فاطمة أحمد حسن مُحَمَّد في ((دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٠م–٢٠١٨م))(٢٠٢١م)[٥] العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وبين كافة مكونات الإنفاق الكلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٠م–٢٠١٨م، لتحديد أي من مكونات الإنفاق الأكثر ارتباطًا بتغيرات أسعار النفط ولتقييم أداء السياسة المالية المتبعة في المملكة خلال تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، حلل مُحَمَّد فيصل حسن مُحَمَّد أحمد في ((تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء السوق المالية السعودية ٢٠٠٣م–٢٠١٦م)) (٢٠١٩م)[٦] تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء السوق المالية السعودية، من خلال تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم التداول، مؤشر السوق وأسعار أسهم الشركات المدرجة بالسوق.

فيما يتعلق بالتجارة الصينية السعودية، لفتت أنظار العلماء من أنحاء العالم بعد أن طرحت الحكومة الصينية مبادرة "الحزام والطريق" وأن طرحت المملكة العربية السعودية سياسة "رؤية ٢٠٣٠"، ولا سيما ينتبه العلماء إلى تأثير الاستراتيجية الوطنية الثنائية الجديدة على تجارة النفط الصينية السعودية. فحلل تشن موه (CHEN Mo) في ((محور التعاون في مجال الطاقة في ظل "الحزام والطريق": الصين والمملكة العربية السعودية)) (٢٠١٧م)[٧] أن مبادرة "الحزام والطريق" ستجلب زخمًا جديدًا وآفاقًا أكثر تفاؤلًا لتنمية العلاقات الثنائية وتجارة النفط، وأن

التعاون في مجال أمن الطاقة سيظل مجالًا رئيسيًّا بين الجانبين. وقد توصل رن تشونغ يوان (REN CHongyuan) وشاو جيانغ هوا (SHAO Jianghua) في بحثهما ((آفاق التعاون الصيني السعودي في مجال النفط والغاز في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"))(٢٠١٦م)[٨] أن التعاون بين البلدين سيكون أوسع في المستقبل، من حيث تجارة النفط الخام، واستكشاف الغاز الطبيعي، وتكريره والصناعات الكيماوية، والخدمات الهندسية والتقنية، وتصنيع المعدات وما إلى ذلك. وأشار جيانغ تشين يون (JIANG Qinyun) وليانغ تشي (LIANG Qi) في ((الإلهام من سعي المملكة العربية السعودية للتحول الاقتصادي ومقترحات للتعاون في مجال الطاقة بين الصين والمملكة العربية السعودية)) (٢٠١٦م)[٩] إلى أن "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" ستجلب فرصًا عديدةً للتعاون الدولي. بفضل طلب الصين على الطاقة وتعزيز بناء "الحزام والطريق"، سيتم تحسين وتعميق مجالات وأساليب ومستويات التعاون في مجال الطاقة بين الصين والمملكة العربية السعودية بشكلٍ شاملٍ.

## المبحث الثاني: أسباب ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها

كانت أسعار النفط مستقرة طيلة السنوات التي سبقت عام ١٩٧٣م عند مستوى قريب من ٦،٣ دولار إذ إن أسعار النفط كانت بيد الشركات العالمية وخاصة مجموعة من الشركات تعرف باسم "الأخوات السبع"[١٠]، وكانت هذه الشركات هي التي تضع الأسعار بالاتفاق فيما بينها وكانت هي التي تحدد حجم العرض في السوق ولهذا كانت السوق مستقرة ومتوازنة في أغلب الأحيان. لكن بعد عام ١٩٧٣م، أدت عوامل مختلفة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وانخفاضها لحد كبير (الجدول ١)، الأمر الذي كان له تأثير خطير على اقتصاديات جميع البلدان، وخاصة اقتصادات مصدر رئيسي للنفط ومستورد للنفط. لذلك، من الضروري أن نحلل العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها، ولخص الباحث خمسة أنواع من العوامل بما في ذلك الحرب، والعرض والطلب، والأزمة المالية، والأحداث العالمية الكبرى، وقضايا الصحة العامة.

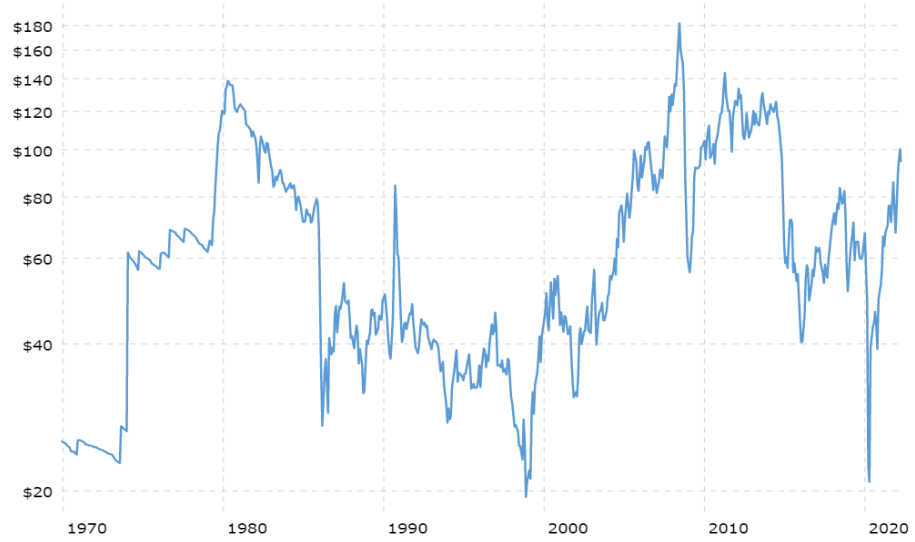


**الجدول ١: أسعار النفط الخام العالمي من عام ١٩٧٣م إلى عام ٢٠٢١م**[١١]

**أولا: عاملة الحرب**

في أكتوبر ١٩٧٣م، عندما اندلعت حرب العاشر من رمضان، قرر الملك فيصل استخدام سلاح النفط في المعركة، فدعا إلى عقد اجتماع وزراء البترول العرب في الكويت وقرروا تخفيض الإنتاج العربي بنسبة ٥٪ كل شهر، وقررت ست دول بترولية من الأوبك رفع سعر بترولها بنسبة ٧٠٪، وفي نفس الوقت، اتخذ أوبك بحظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة احتجاجًا على دعمها لإسرائيل في حربها ضد مصر آنذاك. نتيجةً لهذه الحرب، واصلت الأسعار ارتفاعها تدريجيًّا حتى بلغت ١٢ دولارًا بنهاية عام ١٩٧٤م، وهذا هو أزمة النفط الأولى. ثم استقرت عند مستوى بين ١٢،٥ دولار و١٤ دولارًا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٤م و١٩٧٨م.

في عام ١٩٧٩م انطلقت الثورة الإيرانية وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو مليوني برميل يوميًّا. وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى ٢٥ دولارًا. وكانت هذه أعلى قيمة يصل إليها سعر برميل النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٨٠م بدأت الحرب العراقية الإيرانية، توقف إنتاج النفط في إيران تقريبًا، وإنتاج العراق من النفط انخفض بشدة أيضًا، مما تسبب هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من ٦،٥ مليون برميل يوميًّا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميًّا في عام ١٩٨١م. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى ٣٥ دولارًا في ١٩٨٠م ثم إلى ٣٧ دولارًا في ١٩٨١م وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ. وهذا هو أزمة النفط الثانية.

في عام ١٩٩٠م، أدى الغزو العراقي للكويت إلى ارتفاع في الأسعار وصل إلى ٢٣ دولارًا لبرميل، ومن ثم أدى إلى التوقف الكامل لإنتاج النفط في البلدين، والذي قدر في ذلك الوقت ضمن محيط ٥ ملايين برميل يوميًّا.

في عام ٢٠١١م تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي وأدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات من كثيرٍ من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن. وخرج نحو ٦،١ مليون برميل يوميًّا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة في أوبك من تعويضه. ففرض المزيد من العقوبات على إيران أدى أيضًا إلى محو مليون برميل أخرى، ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى ١٠٠ دولار.

في فبراير ٢٠٢٢م، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "عملية عسكرية خاصة" في أوكرانيا، وعلى أثر ذلك قفزت أسعار النفط إلى فوق مستوى ١٠٤ دولارات، للمرة الأولى منذ سبتمبر عام ٢٠١٤.[١٢]

**ثانياً: عاملة العرض والطلب**

بين عام ١٩٨٢م وعام ١٩٨٥م انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك للسوق وطمع وجشع الدول الأعضاء الذين عملوا المستحيل لإبقاء أسعار النفط عالية. لكن بقاء أسعار النفط عالية هو ما تسبب في تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل، كما ساهم ذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك وبخاصة من بحر الشمال الذي كان قاصمة ظهر لأوبك. وانخفضت أسعار النفط من ٣٥

دولارًا في ١٩٨١م إلى ٢٦ دولارًا في ١٩٨٥م قبل أن تنهار في عام ١٩٨٦م وتصل إلى ١٤ دولارًا مجددا كما كانت عليه في عام ١٩٧٨م.

اندلعت "حرب الأسعار" بين أوبك والمنتجين من خارجها للحصول على حصتها في السوق، وهبطت أسعار النفط من عام ١٩٨٦م بعد أن أعلنت أوبك فيما بينها أشرس حرب أسعار. فبعد أن تخلت السعودية عن دور المنتج المرجح وأعلنت أنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين في أوبك، وبدأت الأمور تتغير إذ قدمت تخفيضات كبيرة على نفطها ورفعت الإنتاج بصورة كبيرة لإغراق السوق واستعادة حصتها. وبطبيعة الحال لم يستسلم أحد في أوبك وبدأ الجميع في تقليد السعودية وإعطاء تخفيضات كبيرة وهو ما أدى في الأخير إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من ١٠ دولارات. وكانت بعض الدول في أوبك تبيع برميل النفط في ذلك العام بسعر ٧ دولارات. بعد ذلك، في ديسمبر ١٩٨٦م، أعادت منظمة أوبك التفاوض على صفقة اتفق فيها جميع الأعضاء على خفض الإنتاج مرة أخرى للدفاع عن سعر ١٨ دولارًا ، مما أدى إلى خفض الإنتاج من ١٧ مليون برميل يوميًّا إلى ١٥،٨ مليون برميل يوميًّا.

في عام ١٩٩٧م، اجتمعت أعضاء أوبك في العاصمة الإندونيسية وقررت زيادة سقف إنتاجها التي تزامنت مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة، فيما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث اندلعت الأزمة المالية الآسيوية. أدت تلك العوامل إلى هاوية غير مسبوقة، مع هبوط سعر برنت ليصل إلى الحضيض عند أقل من ١٠ دولارات، وتعلمت أوبك بالطريقة الصعبة عندما أدى الانخفاض في الأسعار إلى تعهد بين الأعضاء بالالتزام بحصص الإنتاج المخصصة لكل منها، وأدى إلى تفاهم بين منتجي النفط خارج أوبك، وخاصة النرويج والمكسيك، لتنسيق سياساتها، من ناحية أخرى. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين عادت لتستقر عند نحو ٢٧ دولارًا للبرميل.

في عام ٢٠٠٣م، شنت الولايات المتحدة من جانب واحد ضربة عسكرية ضد العراق على أساس أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويدعم الإرهابيين سرًّا. أدت الحرب إلى انخفاض

إنتاج النفط في العراق. إلا أن النمو في الطلب كان مفاجئًا بين عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠٠٨م، ولم تكن أوبك جاهزة له، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى مستوى تاريخي عند ١٤٧ دولارًا في صيف العام ٢٠٠٨م بسبب محدودية نمو العرض النفطي أمام نمو الطلب.

من أجل تقليل الخسائر التي سببتها الأزمة المالية العالمية للدول المنتجة للنفط في عام ٢٠٠٨م. اتخذت أوبك قرارا في ذلك العام في اجتماع وهران التاريخي في الجزائر بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وعلى أثره تم سحب ٤،٢ مليون برميل يوميا من السوق، واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين.

في الفترة بين منتصف عام ٢٠١٤م وأوائل عام ٢٠١٦م، واجه الاقتصاد العالمي واحدًا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في العصر الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة ٧٠% خلال تلك الفترة. عزى الانخفاض إلى عوامل العرض من جهة، بما في ذلك ازدهار إنتاج النفط الصخري الأمريكي وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وتغير سياسات أوبك، ومن جهة أخرى، ظهر بوادر تباطؤ اقتصادي خفّض من الاستهلاك اليومي للدول. أغلق خام برنت القياسي عند ٣٠ دولارًا للبرميل نهاية ٢٠١٥م، وواصل هبوطه مطلع ٢٠١٦م إلى حدود ٢٧ دولارًا، في ذلك العام، بلغ فائض عرض النفط أعلى مستوياته منذ أكثر من ١٠ سنوات، بمتوسط ٥ ملايين برميل يوميًّا، فائضة عن حاجة المستهلكين.

وبعد أكثر من ٥ اجتماعات في ٢٠١٦م، اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو ٨،١ مليون برميل من مطلع ٢٠١٧م. على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، صعد خام برنت إلى ٥٥ دولارًا للبرميل.

يعود البطء في صعود أسعار النفط إلى إنتاج النفط الصخري الأمريكي، الذي دفع إلى ضغط على العرض العالمي. لكن مع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول ٦٥ دولارا للبرميل حتى نهاية ٢٠١٧م.

**ثالثاً: عاملة الأزمة المالية**

انهارت الاقتصادات الآسيوية في عام ١٩٩٧م وتسبب بما يعرف بالأزمة الآسيوية. بدأت الأزمة أول الأمر في تايلند في أعقاب انهيار عملة البات التايلندي، إذ أجبرت الحكومة على تعويم البات بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتنقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار الأمريكي. كانت تايلند تتحمَّل في ذلك الحين عبء ديون خارجية، ممَّا قاد الدولة إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها. وانتشرت الأزمة لاحقًا في معظم الدول الآسيوية. فأدى انهيار طلب النفط في هذه الدول إلى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب وهو سبب مهم من الأسباب التي أدت إلى هبوط سعر برنت في هذا العام.

في عام ٢٠٠٨م، اندلعت الأزمة المالية التي ابتدأت أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم. ففي ذلك العام اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى ١٤٧ دولارًا في يوليو ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ. إلا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأميركية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري. وانخفضت الأسعار بنهاية عام ٢٠٠٨م إلى ما دون ٤٠ دولارًا للبرميل.

**رابعاً: عاملة الأحداث العالمية الكبرى**

في عام ٢٠١٨م، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على طهران. ارتفعت أسعار برنت من ٦٦ دولارًا للبرميل إلى ٧٠ دولارًا للبرميل. وبلغت أسعار برنت ٨٠ دولارًا للبرميل خلال أغسطس وسبتمبر، ما دفع الرئيس الأمريكي في ثلاث مناسبات للتغريد على تويتر، مطالبا "أوبك" بخفض الأسعار فورا.[١٣]

تراجعت أسعار النفط بشكل حاد في مطلع تعاملات ٩ مارس ٢٠٢٠م، ووصلت إلى مستويات متدنية، بعد فشل "أوبك بلس" في التوصل إلى اتفاق تعميق خفض إنتاج النفط وانسحاب روسيا من التحالف، مع توقعات بهبوط حاد آخر. وتداول خام برنت عند

مستويات ٥،٣٢ دولارًا، بعد تكبده خسائر بنسبة ٥،٢٨٪. وانخفض الخام الأمريكي الخفيف بنسبة تجاوزت ٣٠٪ إلى مستوى ٧٧،٢٨ دولارًا.

**خامساً: عاملة الصحة العامة العالمية**

شهدت أسعار النفط والكميات المنتجة في السواق العالمية انخفاضًا حادًا نتيجةً لتداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة ٥،٣٥% في عام ٢٠٢٠م. [١٤] حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس ٢٠٢١م، انخفض متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة ٧،٨٪ ليبلغ ٩١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٠م.

**المبحث الثالث: تحليل لدرجة اعتماد الصين والمملكة العربية السعودية على النفط**

من الأحداث المذكورة التي تسببت ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها لحد كبير، يمكن ملاحظة أن هناك عوامل مختلفة متنوعة تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية. وتعتمد التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والصين بشكل كبير على النفط، لذا فإن تقلبات أسعار النفط سيكون لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية للبلدين. فانخفاض أسعار النفط سيضر بالمملكة العربية السعودية، ويؤدي إلى انخفاض عائدات النفط، كما سيؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة النفط، وتضخم محلي مكثف، وعجز في ميزان المدفوعات، ثم ينتج عنه خلل في الاقتصاد المحلي. فإن ارتفاع أسعار النفط سيفيد الدولة المُصدرة المملكة العربية السعودية، وسيكون انخفاض أسعار النفط أكثر فائدة للدولة المستوردة الصين.

من وجهة نظر المملكة العربية السعودية، باعتبارها منتجًا ومصدرًا رئيسيًّا للنفط في العالم وتعد أيضًا عضوًا مهمًّا في منظمة أوبك، على الرغم من أنها تتمتع بالاستقلالية والمزايا في التحكم في أسعار النفط، لكن هناك أيضًا عديد من عوامل القوة القاهرة مثل الحرب ووباء فيروس كورونا وإلخ. ومن وجهة نظر الصين، على الرغم من أنها تحتل المرتبة العشرة الأولى في العالم من حيث إنتاج النفط، إلا أنها تنفق مبالغ ضخمة على واردات النفط كل عام، لأن الصين هي أكبر دولة نامية، وهناك حاجة إلى كثير من النفط في مجالات متعددة من تشغيل

الآلات الصناعية إلى الحياة اليومية للمواطنين، فإن ارتفاع أسعار النفط سيزيد الضغط على تنميتها الاقتصادية.

بعد عدة سنوات من الجهود التي بذلها البلدان، تراجع اعتماد التنمية الاقتصادية على النفط تدريجيًّا، لكن البيانات تظهر أن الاعتماد لا يزال مرتفعًا بشكل ما.

**أولًا: اعتماد الاقتصاد السعودي على صادرات النفط**

في عام ٢٠٢١م، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة ٢٠ في العالم بإجمالي ناتج محلي قدره ٣.٧٩٣ مليار دولار، ووصل نصيب الفرد إلى ٢٢٦٣٧ دولارا، لاحتلال المرتبة الثالث والأربعين على مستوى العالم[١٥]. و باعتباره الركيزة الأساسية للصناعة الحديثة في المملكة العربية السعودية، فإن احتياطيات النفط وأسعاره لها تأثير حاسم على تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية.

كانت المملكة العربية السعودية دولة صحراوية أرضها قاحلة ومواردها شحيحة، وتتمتع بمساحة شاسعة مع كثافة سكانية. وفي بداية تأسيس الدولة، اعتمد اقتصادها بشكل أساسي على دعم البداوة، كما تطورت الزراعة والحرف اليدوية بطيئًا للغاية بسبب الظروف الطبيعية. لأن مكة والمدينة هما المدينتان المقدستان في العالم الإسلامي، ويذهب عدد كبير من المسلمين إلى المدينتين فيها للحج كلَّ عامٍ، فأصبح دخل الحج دخلًا رئيسيًّا للعائلة المالكة السعودية في ذلك الوقت. وبعد حركة الإخوان، اعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة المستقرة[١٦].

رمز اكتشاف النفط في الدمام عام ١٩٣٨م إلى تغيير جوهري في تاريخ السعودية. بالاعتماد على تطوير واستخدام الموارد النفطية، تطورت المملكة العربية السعودية من دولة فقيرة إلى دولة ناشئة قوية مع متوسط الدخل الفردي العالي. إن الصناعة في المملكة لم تكن وليدة اللحظة بل بُنيت على إرث يمتد لعقود طويلة. بدءًا من المرحلة التي زامنت اكتشاف النفط، تهيمن صناعة النفط على الاقتصاد السعوديّ بشكل كبير، حيث بدأت عملية التنمية في القطاع الصناعي أولى خطواتها عقب اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، بفضل العوائد النفطية ودورها في إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوجيهها[١٧]. وإصلاح فيصل بن

عبد العزيز آل سعود قد أدخلها إلى مرحلة تنمية بارزة، وبدأ اقتصاد البلد أن يدخل في فترة من التطوير المخطط لها خطوة بخطوة، لا سيما " الخطة الخمسية الأولى السعودية " قد أشارت إلى الطريق الصحيح لمستقبل السعودية. لقد أرست الصناعة الثقيلة التي تأسست خلال فترة فيصل أساسًا ماديًّا لتحديث المملكة العربية السعودية، وأصبح الدخل الضخم الذي يتم تبادلها من خلال صناعة النفط ضمانة مادية مهمة للتنمية الاجتماعية والسياسية في المملكة العربية السعودية. وعززت السعودية السيطرة على الاقتصاد الكلي مما شكّل عمودًا فقريًّا اقتصاديًّا قويًّا في عملية التحديث، الأمر الذي يفضي إلى التغييرات الاجتماعية والسياسية تدريجيًّا، ثم دخل تحديث المملكة العربية السعودية مرحلة جوهرية.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أن اقتصادها لا يستطيع أن يعتمد على النفط لفترة طويلة. ففي عام ١٩٨٠م، أصدرت السعودية الخطة الخمسية الثالثة التي اقترحت التطوير القوي للقطاعات الإنتاجية للاقتصاد (الزراعة والصناعة والتعدين)، من أجل تقليل اعتمادها الشديد على صادرات النفط، وذلك بطريقة إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الإنتاج[١٨]. على الرغم من أن المملكة تسعى حاليًّا إلى التنويع الصناعي، إلا أنه لا يزال هناك العديد من السلبيات في التنمية الاقتصادية للسعودية، حيث تشير البيانات إلى أن اقتصادها لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط الخام، بناء على ذلك سوف يتناول هذا المبحث اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على النفط من البيانات في التقرير السنوي السعودية في عام ٢٠٢٠م، التي تحتوي على الإيرادات المالية للمملكة العربية السعودية ونسبة قيمة إنتاج القطاعات المحلية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وحالة الصادرات والواردات.

**١. الإيرادات المالية للمملكة العربية السعودية من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م**

وفقًا للتقرير السنوي السعودي من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م، ترتبط الإيرادات الحكومية السعودية ارتباطًا إيجابيًّا بمتوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف، فكلما انخفض أسعار النفط العربي الخفيف، انخفضت الإيرادات النفطية كما انخفضت الإيرادات الحكومية. وفي فترة ما بين عام ٢٠١٤م وعام ٢٠٢٠م، تم تسجيل عجز مالي عجز الميزانية العامة على

خلفية متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف لم يتجاوز ١٠٠ دولار. وقبل عام ٢٠١٤م، كانت نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة الفعلية قريبة من ٩٠٪ أو تجاوز عنها. ويمكن ملاحظة أن الاقتصاد السعودي كان يعتمد بشدة على النفط في ذلك الوقت. وبدأ من عام ٢٠١٥م، انخفضت نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة الفعلية، لكن هناك أيضًا أسباب لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط. لذلك، يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد أدخلت سياسات مناسبة لتقليل اعتمادها على النفط، إلا أن التأثير ليس واضحًا، ولا تزال أسعار النفط تلعب دورًا حاسمًا في تأثير الإيرادات للمملكة العربية السعودية.

**الجدول ٢: أسعار النفط العربي الخفيف والإيرادات والمصروفات العامة للسعودية من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م[١٩]**

| السنة | الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال) | المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال) | الإيرادات النفطية (مليار ريال) | متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي) | عجز الميزانية العامة (مليار ريال) | نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي | نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة الفعلية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2020 | 781.8 | 1,075.7 | 413.0 | 41.9 | −293.9 | −11.2 | 52.83% |
| 2019 | 926.8 | 1,059.4 | 594.4 | 65.0 | −132.6 | −4.5 | 64.13% |
| 2018 | 894.7 | 1,030.4 | 607.4 | 70.6 | −135.7 | −4.6 | 67.89% |
| 2017 | 691.5 | 930.0 | 435.9 | 52.6 | −238.5 | −9.3 | 63.04% |
| 2016 | 519.4 | 830.5 | 333.7 | 41.0 | −311.1 | −12.9 | 64.25% |
| 2015 | 615.9 | 978.1 | 446.4 | 49.9 | −362.2 | −15.0 | 72.48% |
| 2014 | 1,044.4 | 1,109.9 | 913.4 | 97.2 | −65.5 | −2.3 | 87.45% |
| 2013 | 1,156.4 | 976.0 | 1,035.1 | 106.5 | 180.4 | 6.5 | 89.51% |
| 2012 | 1,247.4 | 783.3 | 1,144.8 | 110.3 | 374.1 | 14.0 | 91.78% |
| 2011 | 1,117.8 | 826.7 | 1,034.4 | 107.8 | 291.1 | 11.6 | 92.54% |
| 2010 | 741.6 | 653.9 | 670.3 | 77.8 | 87.7 | 4.4 | 90.39% |

### ٢. نسبة قيمة إنتاج القطاعات المحلية المختلفة للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠م

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول ٣، فمثّلت قيمة إنتاج القطاع الأولي في المملكة العربية السعودية حوالي ٤،٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ومثّلت قيمة إنتاج القطاع

**الثانوي حوالي ٨،٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة إنتاج القطاع الثالث حوالي ٤٣،٪١، وبلغت قيمة إنتاج الغاز الطبيعي ٩٣٨ مليار ريال مثّلت ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى من قيمة إنتاج القطاعات الأخرى، الأمر الذي يعكس أن النظام الصناعي الحالي في السعودية لا يزال غير كامل، وباستثناء صناعة النفط، فإن الصناعات الأخرى لديها أساسٌ ضعيفٌ ويمكن أن تجلب القليل من الإيرادات للسعودية. وتشمل المنتجات الصناعية الحالية في المملكة العربية السعودية الأسمنت، والفولاذ وقطع غيار السيارات، والزجاج، والمصنوعات المعدنية، ومواد البناء، والمنتجات البترولية، والبتروكيماويات بما في ذلك الميثانول، والإيثيلين، والبولي بروبيلين وإلخ. تعتمد الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية في السوق المحلية على المواد الخام المستوردة، ويشار إلى نمو صناعة الأغذية في البلاد بشكل ملحوظ، مثل مصانع تعبئة اللحوم، ومطاحن الدقيق، والآيس كريم، ومصانع الألبان، وإنتاج الخضروات، وإنتاج الأقمشة، واللوازم الجراحية، والمنتجات الورقية، والأنابيب البلاستيكية، إضافة إلى الأجهزة الكهربائيّة، والدهانات، والمستحضرات الصيدلانيّة، والمنظفات[٢٠]. فلا تزال المملكة العربية السعودية بحاجة إلى التركيز على تطوير الزراعة والصناعات الخدمية لجعل الصناعة أكثر تنوعا وتقليل المخاطر المالية التي تسببها التقلبات في أسعار النفط العالمية.**

**الجدول ٣: قيمة إنتاج القطاعات المختلفة في المملكة العربية السعودية ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠م[٢١]**

| القطاع الاقتصادي | قيمة الإنتاج (مليون ريال) | نسبة قيمة الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي | | التقسيم للقطاعات الاقتصادية |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات وصيد الأسماك | 60,361 | 2.4% | 2.4% | القطاع الأولي |
| الزيت الخام والغاز الطبيعي | 937,605 | 37.0% | 54.8% | القطاع الثانوي |
| نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى | 10,751 | 0.4% | | |
| تكرير الزيت | 79,093 | 3.1% | | |
| صناعات أخرى | 210,230 | 8.3% | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الكهرباء والغاز والماء | 32,690 | 1.3% | | |
| التشييد والبناء | 117,861 | 4.7% | | |
| تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق | 234,391 | 9.3% | 43.1% | القطاع الثالث |
| النقل والتخزين والاتصالات | 153,775 | 6.1% | | |
| خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال | 274,231 | 10.8% | | |
| خدممات جماعية واجتماعية وشخصية | 54,234 | 2.1% | | |
| الخدمات الحكومية | 373,195 | 14.7% | | |
| الناتج المحلي الإجمالي | 2,531,405 | 100.0% | | |

### ٣. الصادرات والواردات في عام ٢٠٢٠م

**من وجهة الصادرات السعودية لعام ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي قيمة الصادرات النفطية حوالي ٤٤٨ مليار ريال بنسبة حوالي ٧،٦٨٪ للصادرات الإجمالية. وعلى صعيد الصادرات غير النفطية، بلغت قيمة صادرات المنتجات البتروكيماوية حوالي ١١٩ مليار ريال، أي ما نسبته حوالي٣،١٨٪، بعبارة أخرى، صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية شكلت ٨٧٪ من الصادرات السعودية. إضافة إلى ذلك، بلغت قيمة صادرات مواد البناء حوالي ١٥ مليار ريال بنسبة حوالي٣،٢٪، وبلغت قيمة صادرات منتجات الزراعة والمواشة والأغذية حوالي ١٣ مليار ريال بنسبة ٢٪، وبلغت قيمة الصادرات من السلع الأخرى حوالي ٥٧ مليار ريال بنسبة حوالي ٢٢.٨،٨٪ من البيانات المذكورة، يمكن أن نكتشف أن إيرادات الصادرات السعودية تعتمد بشكل كبير على المنتجات النفطية والبتروكيماوية، في حين أن أنواع ونسب السلع المصدرة غير النفطية قليلة وصغيرة، والنظام الصناعي غير الكامل يمنع المملكة العربية السعودية من الاستفادة الكاملة من مواردها النفطية الغنية، بل تعتمد فقط على أساليب التجارة منخفضة المستوى نسبيًّا مثل تصدير النفط الخام.**

من وجهة الواردات السعودية لعام ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي قيمة الواردات حوالي ٥،٥١٧ مليار ريال. كانت القطاعات الأربع الأولى ذات النسب الأعلى هي آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها، والمواد الغذائية، وسلع أخرى، ومعدات نقل وأجزاؤها. وبلغت واردات آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزائها ١٠٩ مليار ريال بنسبة ٢١٪. وبلغت قيمة واردات المواد الغذائية حوالي ٨٦ مليار ريال بنسبة حوالي ١٧٪. وبلغت قيمة واردات سلع أخرى حوالي ٨٦ مليار ريال بنسبة حوالي ١٧٪. وبلغت قيمة واردات وأجزائها معدات نقل حوالي ٨٣ مليار ريال بنسبة ١٦٪.[٢٣] وفقًا لهذه البيانات، فإن معظم السلع التي تستوردها السعودية هي منتجات صناعية تحتاج إلى معالجة فنية ومنتجات القطاع الأولي، مما يعكس أن مستوى التصنيع عالي التقنية في السعودية ليس عاليا الآن، وكذلك مستوى تنمية القطاع الأولي.

**ثانياً: اعتماد الصين على النفط المستورد**

إن الصين أكبر دولة نامية في العالم، لا ينفصل تطور الدولة عن تطوير الصناعة، وفي الوقت الحالي، لا يزال النفط هو الطاقة التي تحتاجها التنمية الصناعية، ولذلك أصبحت صناعة النفط صناعة أساسية للاقتصاد الوطني الصيني. وبسبب الطلب السنوي الهائل على النفط في الصين، لا يمكن لاحتياطيات النفط الخام المحلية تلبية لاحتياجاتها، لذا فهي بحاجة إلى سد الفجوة عن طريق استيراد كمية كبيرة من النفط والنفط الخام. في السنوات الأخيرة، ازداد اعتماد الصين على النفط المستورد والنفط الخام بشكل تدريجي. سيتناول هذا المبحث أداء اعتماد الصين على واردات النفط الخام من وجهتين وهي حجم الواردات وحجم الاستهلاك، وفي نفس الوقت توضح المكانة المهمة للمملكة العربية السعودية في واردات الصين من النفط الخام.

**١. حجم واردات النفط الخام للصين**

وفقًا للبيانات التي أعلنتها الإدارة العامة للجمارك بجمهورية الصين الشعبية في أبريل ٢٠١٧م، قفزت واردات الصين من النفط الخام إلى مستوى أعلى غير مسبوق في التاريخ بلغ نحو ٢،٩ مليون برميل يوميًّا في مارس، متجاوزا التوقعات بكثير. وقد تجاوز هذا الرقم واردات النفط الخام للولايات المتحدة، مما يجعل الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

أعلن معهد البحوث الاقتصادية والتكنولوجية التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية "تقرير تطوير صناعة النفط والغاز المحلية والأجنبية لعام ٢٠١٩م"، أشار التقرير إلى أن واردات النفط السنوية للصين قريب من ٥٠٠ مليون طن في عام ٢٠١٩م، لتصل إلى ٤٦٥ مليون طن سنويًّا، فاعتمادها على النفط المستورد بزيادة بنسبة ٧٪ مقارنة مع عام ٢٠١٨م، فبلغت نسبة الاعتماد على النفط الخارجي ٨،٧٠٪. إضافة إلى ذلك، استمر ارتفاع حجم الواردات من النفط الخام بسرعة، وتجاوزت ٥٠٠ مليون طن لأول مرة، وارتفعت نسبة الاعتماد على النفط الخام الخارجي إلى ٥،٧٢٪.[٢٤]

وفقًا لبيانات أصدرتها المكتب الوطني الصيني للإحصاء، وصل إنتاج الصين من النفط الخام في عام ٢٠٢٠م إلى حوالي ١٩٥ مليون طن، وبلغ حجم وارداتها من النفط الخام حوالي ٥٤٢ مليون طن، مع الاعتماد الخارجي بنسبة ٦،٧٣٪. في عام ٢٠٢١م، بلغ إنتاج الصين من النفط الخام حوالي ٩٩،١ مليار طن، بزيادة نسبة ٤،٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠م، وبلغت واردات النفط الخام حوالي ٥١٣ مليون طن، بانخفاض نسبة ٥،٣٪، والاعتماد الخارجي حوالي ٧٢٪، بانخفاض نسبة ١،٦٪،٢٥ وهذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٢١م التي انخفضت فيها واردات النفط الخام ونسبة الاعتماد على الخارج. على الرغم من انخفاضها، إلا أنها لا تزال تتجاوز بكثير خط التحذير المعترف به دوليًا وهو ٥٠٪ من التبعية الأجنبية.

أظهرت البيانات في المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لعام ٢٠٢١م من شركة بريتيش بتروليوم أن إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام بلغ ٣٤٩ مليون طن في عام ٢٠٢٠م، وتم تصدير حوالي ٨٥ مليون طن إلى الصين، وهو مثل ٢٤،٣٪ من إجمالي صادرات السعودية من النفط الخام. ومن بين واردات الصين من النفط الخام، شكل منها النفط السعودي بنسبة حوالي ٢،١٥٪. فأصبحت السعودية مرة أخرى أكبر مورد للنفط الخام للصين.

ويمكن استخراج من البيانات المذكورة أعلاه، فقد استوردت الصين في السنوات الخمس الماضية كمية كبيرة من النفط الخام، ومعظمها من السعودية، ولن ينخفض اعتماد الصين على

واردات النفط الخام الخارجي بشكل كبير على المدى القصير. بعد بذل جهود الصين خلال السنوات الأخيرة، تتنوع مصادر استيراد النفط في الصين. من بين المصادر الحالية لواردات الصين النفطية، إضافة إلى الشرق الأوسط، أصبحت روسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وغرب إفريقيا وشمال إفريقيا جميعها مصادر رئيسية للواردات. مع ذلك، فإن معظم هذه البلدان والمناطق غير مستقرة سياسيًّا. وباستثناء عدد قليل من البلدان التي تحدها البر مثل روسيا، تتم معظم واردات النفط عن طريق النقل البحري، ويجب أن يمر أكثر من ٧٠٪ من واردات النفط عبر مضيق هرمز ومالاكا، مما أجلب مخاطر للنقل. إضافة إلى ذلك، فإن المصروفات السنوية لواردات الصين من النفط تتجاوز ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وإذا كانت هناك أي مشكلة في إمدادات النفط في منطقة معينة، ستجلب ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد الصيني بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ.[٢٦]

**٢. حجم استهلاك النفط للصين**

وفقًا لأحدث بيانات في الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام ٢٠٢١م(الجدول٤)، تم تقسيم قطاعات استهلاك النفط في الصين لعام ٢٠١٩م إلى ثماني فئات. وبترتيب تنازلي لنسبة الموارد البترولية المستهلكة على النحو التالي: تمثل الصناعة ٣٩،٠٨٪، والنقل والتخزين والقطاعات البريدية ٣٤،٢٨٪، والحياة السكنية ١١،٣٤٪، وقطاع البناء ٦،٢٩٪، والقطاعات الأخرى تمثل ٥،٣٧٪، والزراعة والغابات وتربية الماشية ومصايد الأسماك ٢،٧١٪، وتجارة الجملة والتجزئة والإقامة وقطاع التموين٠،٩٤٪. ومن بينها، تعد الطاقة الصناعية والنقل أهم قطاع لنمو الطلب على النفط في الصين، ولكن من الصعب استبدال مسار تكنولوجيا البتروكيماويات الحالي بمدخلات طاقة أخرى. لذلك، من الصعب بالفعل استبدال استهلاك النفط على المدى القصير. ويقدر بعض العلماء أنه بحلول عام ٢٠٣٥م، ستشكل الصين أكثر من نصف النمو الصافي لاستهلاك النفط العالمي، وستزداد نسبة اعتمادها الخارجي إلى ٨٥٪.٢٧ هذا يعني أن طلب الصين على النفط سيعتمد بشكلٍ كبيرٍ على العرض الخارجي لفترة طويلة من الزمن.

**الجدول ٤: استهلاك النفط للقطاعات الصينية ونسبتها لاستهلاك النفط المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م[٢٨]**

| القطاعات | استهلاك النفط (مليون طن) | النسبة |
|---|---|---|
| الصناعة | 252.1 | 39.08% |
| النقل والتخزين والصناعات البريدية | 221.1 | 34.28% |
| الحياة السكنية | 73.1 | 11.34% |
| قطاع البناء | 40.6 | 6.29% |
| القطاعات الأخرى | 34.6 | 5.37% |
| الزراعة والغابات وتربية الماشية ومصايد الأسماك | 17.5 | 2.71% |
| تجارة الجملة والتجزئة والإقامة وقطاع التموين | 6.1 | 0.94% |
| استهلاك النفط المحلي الإجمالي | 645.1 | 100% |

**المبحث الرابع: الآفاق الواسعة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والسعودية**

في الوقت الحاضر، إن العلاقات على المستوى السياسي بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية ودية ومستقرة، الأمر الذي يوفر ظروفًا جذابةً للتعاون بين البلدين، فيجب على المستثمرين والحكومات اغتنام هذه الفرصة للتعاون في مختلف المجالات. وتمتد

العلاقات الوطيدة بين البلدين إلى جذورها التاريخية منذ ٨٠ عامًا، حينما تبادلت وتواصلت الدولتان في شكل علاقات تجارية بسيطة واستقبال الحجاج الصينيين وصولا إلى شكلها الرسمي عام ١٩٩٠م، بعد اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما وتبادل السفراء وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها[٢٩]. وشهد عام ٢٠١٦م نموًا وتقدمًا ملحوظًا في العلاقات بينهما، حيث صدر بيان مشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية بشأن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة تماشيًّا مع الرغبة المشتركة لدى البلدين في زيادة التعاون وتعميقه في المجالات كافة. وعقد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود مع شي جين بينغ رئيس الصين جلسة مباحثات، وخلال زيارته للصين في مارس ٢٠١٧م، جرى خلالها التوقيع على العديد من مذكرات التفاهم والتعاون وبرامج بين حكومتي السعودية والصين. وبمناسبة حلول الذكرى الثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسعودية، أشاد الخبراء والأكاديميون الصينيون بعلاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، قائلين إنها تمضي بخطى سريعة ارتكازًا على الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة وإن أساس التعاون العملي بين البلدين متين ويتمتع بآفاق رحبة ويمضي نحو قطاعات جديدة تحمل إمكانات واعدة لا سيما في إطار مبادرة الحزام والطريق[٣٠]. في اليوم ٢٢ من مارس ٢٠٢٢م، التقى مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي بوزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بن عبد الله في إسلام أباد، تلبية لدعوة لحضور مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وأشاد فيصل بحضور وزير الخارجية الصيني في المجلس، معتبرًا أن المجلس يستمتع بأهمية تاريخية وحاسمة لتعميق التعاون الثنائي. وقد أثار خطاب الصين ردودًا إيجابيةً وصدى من جميع الأطراف.[٣١]

ووفقًا لتحليل في المبحث الثاني من هذا البحث، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، ومعظمها عوامل لا يمكن التنبؤ بها. ووفقًا لتحليل في المبحث الثالث، يعتمد اقتصاد السعودي بشكل كبير على صادرات النفط، بينما تعتمد واردات الصين من النفط المستورد بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، لأن النفط مصدر طاقة مهم لا يمكن استبداله بالكامل

في وقت قصير، ومن أجل تقليل مخاطر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية للبلدين، ينبغي على البلدين تعزيز علاقات التعاون في مجال الطاقة، في الوقت ذاته، من أجل تقليل الاعتماد على النفط، فيجب عليهما توسيع التعاون في المجالات غير النفطية أيضًا.

**أولًا: التعاون في الصناعة النفطية**

تعتبر مصفاة ينبع أرامكو سينوبك ياسرف المحدودة التابعة لشركة أرامكو السعودية وشركة سينوبك، أكبر وأول مشروع مصفاة راقية لشركة نفط صينية في الخارج. سيوفر نجاح مصفاة ينبع مرجعًا لإنشاء مشاريع مشتركة بين البلدين في المستقبل.

في قطاع التكرير والبتروكيماويات، يشمل التعاون السعودي الصيني في المستقبل منشأة تضم مصفاة رئيسة ومجمع متكامل للبتروكيماويات في شمال شرق الصين. ويمثّل المشروع الذي يُتوقع بدء تشغيله في عام ٢٠٢٤م فرصة لأرامكو السعودية لتوريد ما يصل إلى ٢١٠ ألف برميل يوميًا من النفط الخام للمجمع. وسيضم المجمع مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا، ووحدة تكسير إثيلين، تعد أساسًا بتروكيماويًّا لتصنيع آلاف المنتجات اليومية. وستسهم المنشأة التي سيتم بناؤها في مدينة بانجين بمقاطعة لياونينغ الصينية، في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والمنتجات الكيميائية في الصين[٣٢]. وستدعم هذه الشراكة بشكل أكبر استراتيجية أرامكو السعودية التوسعية في أن تصبح الشركة الرائدة عالميًّا في مجال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية. تنشأ السعودية المصافي على مساعدة مبادرة الحزام والطريق، يمكن أن توفر إمدادات الطاقة للدول الواقعة على طول الطريق، إنها ذات أهمية كبيرة للصين والسعودية، فهي لا تستطيع تطوير صناعة تكرير النفط وجني الأرباح فقط، بل توسيع الأسواق الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية أيضًا.

إضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٢م، وقّعت شركة أرامكو السعودية عبر شركة أرامكو آسيا المحدودة التابعة لها على مذكرة تفاهم مع الشركة الصينية ساينوبك بشأن التعاون المحتمل في قطاع التكرير والمعالجة والتسويق بالصين. وتوفر مذكرة التفاهم أساسًا لاستمرار التعاون بين أرامكو السعودية وساينوبك في قطاع التكرير والمعالجة والتسويق، والاستفادة من قوة كل شركة

وعلاقاتهما طويلة الأمد من خلال المشاريع المشتركة القائمة، وهي شركة فوجيان للتكرير والبتروكيميائيات وسينوبك سينمي (فوجيان) للبترول (SSPC) في الصين، وشركة ينبع أرامكو ساينوبك للتكرير في المملكة[٣٣]. يمثل هذا الإعلان فصلًا جديدًا رائعًا في العلاقت المتواصلة بين أرامكو السعودية وساينوبك. وسيؤدي توقيع مذكرة التفاهم إلى تعزيز العمل المشترك لتحسين المواد الخامة في المصافي، وتطوير البتروكيميائيات، كما أن ذلك سيوفر فرصًا جديدةً لتعميق وتوسيع النشاط الاستثماري وسط تسارع التحوّل العالمي للطاقة.

بحسب الصحيفة الأميركية، كانت محادثات السعودية مع الصين بشأن عقود النفط المسعرة باليوان قد توقفت منذ ست سنوات، لكن عادت هذه المباحثات إلى الضوء "في أعقاب التوتر القائم في العلاقات بين وأمريكا والسعودية"، وهذه الخطوة ستقلل من هيمنة الدولار على سوق النفط العالمية.[٣٤] إلى جانب ذلك، سيوفر فرصًا ضخمةً وآفاقَ تنمية واسعةً للنفط الصيني السعودي والصناعات المشتقة منه، ومن المتوقع أن تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الصيني والاقتصاد السعودي سينخفض تدريجيًّا.

**ثانيا: التعاون في الصناعات غير النفطية**

في عام ٢٠١٩م، شهد المنتدى السعودي – الصيني للاستثمار الذي نظمته الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية في فعالياته، في العاصمة الصينية بكين، توقيع ٣٥ اتفاقية تعاون اقتصادي ثنائي مشترك بين السعودية والصين، تقدر بأكثر من ٢٨ مليار دولار أميركي وتسليم ٤ تراخيص لشركات صينية متخصصة في عدد من المجالات. كما تهدف هذه الاتفاقيات إلى توفير فرص العمل في السوق التي تصل إلى أكثر من ٨٠٠ وظيفة، وذلك في واحدة من أبرز القطاعات المستهدفة في التنمية المستدامة. فيما وقعت اتفاقيات تشمل كلا من صناعة البتروكيماويات وتقنية المعلومات والبنية التحتية ضمن قائمة القطاعات الاستثمارية المستهدفة.[٣٥]

تسعى السعودية في سياق تنفيذ "رؤية ٢٠٣٠" إلى بناء مستقبل يكون فيه الاعتماد على النفط أقل أهمية بما في ذلك تحويل السعودية إلى مركز لوجستي في الشرق الأوسط، وهو ما

يتوافق مع مبادرة "الحزام والطريق". ويمكن للصين أن تغتنم هذه الفرصة لزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري غير النفطي مع المملكة العربية السعودية، وتشجع الشركات الصينية على الاستثمار في السعودية لتساعدها على التطوير في مجالات الفضاء والزراعة وغيرها، وتعزيز تحول الهيكل الاقتصادي السعودي، لتحفيز الطلب في سوق النفط المحلي بشكل فعال، وتغيير الوضع الاقتصادي للنفط، وتعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة للسعودية. ويستحق الاهتمام بالتعاون في المجالات التالية في المستقبل بين البلدين:

**١. المنشآت البنية التحتية.**

يمكن للصين استخدام مزاياها في البناء الهندسي لتحسين مستوى بناء البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. في السعودية سوق كبيرة الحجم ومشروعات كثيرة لمقاولة بناء المشروعات. تحصل الصين على عددٍ كبيرٍ من طلبات المقاولات الهندسية في السعودية كل عام. ومع تنفيذ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، سيكون للسعودية طلب كبير في السوق في مجال تشييد البنية التحتية والنقل والاتصالات والإسكان وغيرها من الجوانب في المستقبل، ستتطور صناعة البناء والمقاولات تطورًا سريعًا، وخاصةً لمنشآت مدينة طاقة جديدة ومنطقة مالية ومدينة سياحية ومدينة اقتصادية التي تناولتها في "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠". وقد أسس الجانبان الصيني والعربي المركز الصيني– العربي لنقل التكنولوجيا، مما يخدم التعاون الثنائي في القدرة الإنتاجية.

**٢. إنتاج المعدات في مجال العلوم والتكنولوجيا العالية.**

وتتمتع الصين بالتقنيات الفضائية المتقدمة ونظام البحوث العلمية الكامل والمنشآت الصناعية ذات المرافق الشاملة. وتنفذ الصين سياسة فضائية منفتحة، وتقوم بالتعاون الدولي المتعدد الأشكال، فيتمتع الجانبان بقوة كامنة كبيرة في هذا الصدد. وقد أسس الجانبان الصيني والعربي المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا، مما يخدم التعاون الثنائي في القدرة الإنتاجية.

**٣. القطاعات الكثيفة العمالة.**

يشتغل معظم العاملين السعوديين في قطاع النفط والخدمات، وإذا لم تتم معالجة مسألة العاطلين عن العمل بشكل مناسب، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات سياسية وفوضى مجتمعية. والحكومة السعودية تعمل على تخفيض معدل البطالة ومعالجة مشكلة التوظيف من خلال تعزيز تنمية الاقتصاد. وتتمتع الصين بقدرات إنتاجية عديدة تتميز بكثيفة العمالة، مثل المنسوجات وتصنيع الإلكترونيات وما إلى ذلك، فهي قادرة على مساعدة السعودية على دفع إنشاء مشروعات دورة عملها قصيرة وسريعة المفعول في أسرع وقت ممكن.

## الخاتمة

لقد تم تحليل هذا البحث العوامل الخمسة الرئيسية التي أثرت على تقلبات أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣م، ألا وهي الحرب، والعرض والطلب، والأزمة المالية، والأحداث العالمية الكبرى، وقضايا الصحة العامة العالمية، إلى جانب البيانات الأخرى مثل نسبة عائدات النفط في الإيرادات المالية المحلية ونسبة قيمة إنتاج النفط في الناتج المحلي الإجمالي، قام بتحليل اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على النفط، وتحليل النفط المستورد للصين من خلال بيانات مثل واردات النفط الخام السنوية، وآفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، قد توصل البحث إلى النتائج التالية:

أولاً، هناك عوامل كثيرة تؤثر على أسعار النفط العالمية، والعديد من العوامل لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها، كالحروب والأزمات المالية وفيروس كورونا، وحتى السعودية كعضو مهم في منظمة أوبك لا تستطيع التحكم في أسعار النفط بنفسها.

ثانيًا، بلغ متوسط نسبة الإيرادات النفطية السعودية لإيراداتها العامة ٧٦٪ في السنوات العشر الماضية، فيعتمد الاقتصاد السعودي على النفط بشكل كبير. أما الصين فهي تستهلك النفط هائلًا كل عام، لكن حجم إنتاج النفط المحلي صغير، وفي السنوات الأخيرة، بلغ اعتماد الصين على النفط المستورد حوالي ٧٠٪. ومن المعروف أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر مصدر للنفط في العالم، وقد حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط من

السعودية. وتقوم العلاقات بين البلدين على تحقيق المصالح والمنفعة الاقتصادية لكليهما، وهو ما بزر في التشابه بين مبادرة "الحزام والطريق" التي ترغب الصين في تنفيذها بقيمة تريليون دولار ومشروع "رؤية ٢٠٣٠" التي طرحها ولي العهد السعودي لتحديث بلاده.

ثالثًا، إن التعاون النفطي بين المملكة العربية السعودية والصين هو علاقة حاجة متبادلة. وللتخفيف من تأثير الاقتصاد المحلي على تقلبات أسعار النفط، يجب توطيد التعاون في صناعة النفط وبناء مجتمع التعاون الصيني السعودي المشترك في مجال الطاقة. في الوقت نفسه، يجب على الجانبين الاستفادة من الصلة بين مبادرة "الحزام والطريق" و"رؤية ٢٠٣٠" لتوسيع التعاون في الصناعات غير النفطية، مثل إنشاء البنية التحتية، وإنتاج المعدات التكنولوجية، وصناعات العمالة الكثيفة.

من المعروف أن تطورت العلاقات السعودية الصينية خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ، إذ كانت السعودية أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠م بعد أن بلغت قيمة الواردات والصادرات أكثر من ٦٧ مليار دولار. ويوقع الجانبان عدة مذكرات التفاهم كل عام، فالعلاقات السياسية بين البلدين مستقرة. نتيجة لذلك، إن توسيع التعاون الاقتصادي التجاري بين البلدين يحمل آفاقًا واعدةً، ولافتة إلى أن "رؤية ٢٠٣٠" السعودية تتضمن الكثير من المشروعات غير النفطية والمزيد من الخطط للصناعات الجديدة التي يمكنها الاستفادة من مميزات التكنولوجيا الصينية، الأمر الذي يتيح للتعاون العلمي بين البلدين فرصًا جديدةً في قطاعات الزراعة والبنى التحتية والنقل والمواصلات والاتصالات والأقمار الصناعية وغيرها من المجالات الأخرى.

## الهوامش والمراجع:

[1] 张元峰.“国际油价波动对我国物价水平的影响研究”.[D].中南大学硕士学位论文,2006年

[2] 于天娇.“国际石油价格波动对我国对外经贸的影响研究”.[D].哈尔滨商业大学硕士学位 论文 ,2015年

[3] 马泽根.“国际石油价格波动与中国经济发展的交互影响——基于TVP-VAR模型”.[D].山东大学硕士学位论文,2021年

[٤] مُحَمَّد جمعة المرابط. ((أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧)).[D].المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، ٢٠١٩م، المجلد ١٠العدد الثاني الجزء الأول: ص٥٦١–٥٩٠

[٥] فاطمة أحمد حسن مُحَمَّد.((دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٨)).[J].مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢٠٢١م، المجلد ٥ العدد ٥: ص٣٣–٥١

[٦] مُحَمَّد فيصل حسن مُحَمَّد أحمد. ((تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء السوق المالية السعودية ٢٠٠٣–٢٠١٦)).[J].مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢٠١٩م، المجلد ٣ العدد ٨: ص٩٦–١٠٩

[7] 陈沫.“‘一带一路’能源合作的支点：中国与沙特”[J].《海外投资与出口信贷》,2017年第2期:第34-37页

[8] 任重远,邵江华.“‘沙特阿拉伯2030愿景’下的中沙油气合作展望”[J].《国际石油经济》,2016年第24卷第10期:第53-59页

[9] 蒋钦云,梁琦.“沙特谋求经济转型的启示及中沙能源合作建议”[J]. 《宏观经济研究》,2016年第12期:第160-167页

[١٠] الأخوات السبع: يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع، ألا وهي إكسون وموبيل وشيفرون وغلف وتكساكو وشل وبي بي

[11] Crude Oil Prices.macrotrends. https://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

[١٢] نبض الخليج. "حرب أوكرانيا تضعها فوق ١٠٤ دولارات.. ما أبرز محطات أسعار النفط تاريخياً؟"، ٢٠٢٢م. https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/حرب–أوكرانيا–تضعها–فوق–١٠٤–دولارات–ما–أبرز–محطات–أسعار–النفط–تاريخياً؟

[١٣] مُحَمَّد خبيصة. "رحلة برميل النفط من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ (إطار)". وكالة الأناضول. ٢٠١٨م. https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/رحلة–برميل–النفط–من–٢٠١٤–حتى–٢٠١٨–إطار/١٢٧٧٥٢٣

[١٤] البنك المركزي السعودي."التقرير السنوي السابع والخمسون"،٢٠٢١م: ص ٤٦
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

[١٥] "ترتيب الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠٢١". http://www.8pu.com/gdp/ranking_2021.html

[١٦] 赵运兴.“全球低油价背景下沙特经济转型与中国-沙特阿拉伯的合作研究”.[D].云南大学硕士学位论文,2018年：第18页

[١٧] وزارة الصناعة والثروة المعدنية. "رحلة الصناعة السعودية من الأسيس إلى عهد الرؤية".
https://mim.gov.sa/mim_history

[18] 赵运兴.“全球低油价背景下沙特经济转型与中国-沙特阿拉伯的合作研究”.[D]. 云南大 学硕士 学位论文,2018年：第16页

[١٩] البنك المركزي السعودي."التقرير السنوي"، 2011م–٢٠٢١م.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

[٢٠] روان وجيه نجار."الصناعة السعودية"، ٢٠١٩م.
https://mawdoo3.com/الصناعة_السعودية

[٢١] البنك المركزي السعودي."التقرير السنوي السابع والخمسون"، ٢٠٢١م: ص ٣٠.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

[٢٢] البنك المركزي السعودي."التقرير السنوي السابع والخمسون"، ٢٠٢١م: ص ٦٦.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

[٢٣] البنك المركزي السعودي."التقرير السنوي السابع والخمسون"، ٢٠٢١م: ص 69.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx

[٢٤] 吴莉.“我国石油和原油对外依存度均首破70%”.中国能源网,2021年.
http://www.cpcif.org.cn/detail/3c47f4e9-22e0-4050-a223-71dddc95c40e

[25] 原油平衡表.国家统计局.登陆时间2022年4月10日.
https://data.stats.gov.cn/easyquery.htm?cn=C01

[26] 林伯强.“能源对外依存度高不等于不安全”.环球时报,2019年 http://www.cpcif.org.cn/detail/ 6f9c63d3 -fa82-4a0a-83ec-364bbdf69739

[27] Odgaard O, Delman J. China’s energy security and its challenges towards 2035[J]. Energy Policy.
https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014.03.040

[28]9-4石油平衡表.中国统计年鉴2021.登陆时间2022年4月8日.
http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexch.htm

[٢٩] وكالة الأنباء السعودية. "السعودية والصين شراكة استراتيجية في الصناعة والتجارة والتكنولوجيا"، ٢٠١٩م.
https://al-ain.com/article/saudi-arabia-china-strategic-partners-industry

[٣٠] "تقرير اخباري: خبراء وأكاديميون صينيون وسعوديون يثمنون التعاون الصيني السعودي فى جميع المجالات"، ٢٠٢٠م.

http://arabic.news.cn/2020-07/21/c_139229453.htm

[31] 外交部.“王毅会见沙特外交大臣费萨尔”,2022年. https://www.mfa. gov.cn/web/ wjbzhd / 202203 /t20220323_10654472.shtml

[٣٢] أرامكو. "أرامكو السعودية تستثمر في تأسيس منشاة ضخمة تضم مصفاة ومجمع بتروكيماويات في الصين"، ٢٠٢٢م.

https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2022/aramco-jv-to-develop-major-refinery-and-petrochemical-complex-in-china#

[٣٣] أرامكو. "أرامكو السعودية و(ساينوبك) تعززان التعاون في قطاع التكرير والمعالجة والتسويق بالصين"، ٢٠٢٢م.

https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2022/aramco-and-sinopec-strengthen-ties-with-potential-collaborations-in-china

[٣٤] صحيفة الجزيرة السعودية. "اليوان يقفز لأعلى مستوياته بعد الكشف عن مساع سعودية لاستخدامه في مبيعات النفط للصين"، ٢٠٢٢م.

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/15/صحف-أميركية-اليوان-يقفز-لأعلى

[٣٥] جريدة الشرق الأوسط. "منتدى الاستثمار السعودي . الصيني يشهد ٣٥ اتفاقية بأكثر من ٢٨ مليار دولار"، ٢٠١٩م.

https://aawsat.com/home/article/1604071/منتدى-الاستثمار-السعودي-.-الصيني-يشهد-٣٥-اتفاقية-بأكثر-من-٢٨-مليار-دولار